

مسيرة الإصلاح والتطوير في الوطن العربي : نموذج المغرب

سامية يـيـبرس

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة

لم تعد أفكار التغيير والإصلاح في العالم العربي التي ذاعت وتكاثرت عقب أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة مجرد افتراضات نظرية ينشغل بها المفكرون والباحثون ، وإنما أصبحت في نهاية 2005 وبداية 2006 واقعاً حياً . فقد أدركت العديد من البلدان العربية الحاجة الملحة إلى الإصلاح والتحديث لمواكبة روح العصر ومقتضيات التطور الطبيعي للمجتمعات وسارعت بالفعل إلى اتخاذ العديد من الخطوات الجادة نحو تعميق المسار الديمقراطي وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، هذا إلى جانب العمل على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ⁽¹⁾ .

الواقع أن قضية الإصلاح الداخلي قد فرضت نفسها على جدول أعمال النظام العربي لأسباب عديدة أبرزها طرح قوى خارجية تصورات وخططاً بشأن إحداث تغييرات جذرية في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، هذا إلى جانب تنامي المشاعر والضغوط الداخلية المطالبة بالتغيير والإصلاح وضرورة تحديث المجتمعات العربية على وجه العموم ⁽²⁾ .

ومن أبرز المشروعات والتصورات التي تم طرحها من قبل القوى الخارجية لإصلاح المجتمعات العربية مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير رسمية في فبراير 2004 ، وكذلك المشروع الألماني الفرنسي المشترك الذي نشر في مارس 2004 ، ومن قبل رؤية وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر التي طرحها أمام المؤتمر الأربعين حول السياسة الأمنية لحلف الناتو ، وأخيراً المشروع الذي تبنته مجموعة الدول الثمانية الكبرى في يوليو 2004 . والملاحظ أنه في كل هذه المشروعات تبلورت قناعة بأن المنطقة العربية تعيش حالة من الجمود السياسي ، وأنها مسئولة عن انتشار الإرهاب وزيادة درجة التهديد الذي تتعرض له البلدان الأوروبية والولايات المتحدة ،

(1) جامعة الدول العربية « التحديات والإنجازات » 2001-2006 ، تقرير مقدم من الأمين العام إلى القمة العربية ، د.ع 18 ، الخرطوم ، مارس/آذار 2006 .

(2) د. أسامة الفزالي حرب : رياح التغيير تهب على العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 163 ، يناير 2006 .

وأن ترك هذه الحالة من الجمود السياسي في البلدان العربية من شأنها أن تزيد من التهديدات والمخاطر على الأمن الأوروبي والأمريكي على حد سواء ، وأن الدول العربية ليست جاهزة أو مؤهلة لأن تقوم بما عليها من واجبات الإصلاح إلا من خلال عملية دفع خارجي .

هذه الرؤية الخارجية للإصلاح والتحديث في الوطن العربي قابلتها رؤية عربية مضادة تبلورت في عدة وثائق رسمية وغير رسمية . وقد ارتكزت هذه الرؤية على عدة مبادئ من بينها : الخصوصية الحضارية والدينية والاجتماعية للمنطقة العربية ، وأن المجتمعات العربية تمارس بالفعل مشروعات إصلاحية بتدرج ونابعة منها ، وأنه لا يمكن فرض نموذج سياسي إصلاحي معين على كل الدول العربية . ومن ضمن المبادئ التي ارتكزت عليها الرؤية العربية أيضاً أن غياب الاستقرار الإقليمي نتيجة غياب تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والوضع القائم في العراق يلعبان ضد الانخراط في مشروع إصلاح شامل وسريع ، وأن الحكومات العربية الراهنة تعبر بكل قوة وأصالة عن رأيها العام المحلي وليست هناك فروق بين المجتمع المدني أو الموقف الحكومي الرسمي ، هذا بالإضافة إلى أن هذه المشروعات الدولية قد وضعت دون تشاور مع البلدان العربية ومن ثم فهي لا تمثلها بأي حال وتحمل معها بذور وصاية دولية مرفوضة .

وإلى جانب قضية الإصلاح الداخلي في البلدان العربية فقد برزت بقوة في السنوات الأخيرة خاصة مع التغيرات العاصفة التي لحقت بالعراق قضية زيادة فعالية النظام العربي وذلك في ضوء تنامي الشعور السلبي لدى المواطن العربي تجاه مؤسسات النظام العربي لاسيما جامعة الدول العربية وتزايد قناعته بإخفاقها في حماية أمن وسيادة عدد من أعضائها وفي حل العديد من المشاكل البينية كالحدود ، هذا إلى جانب عجزها أيضاً عن تعظيم الأداء الاقتصادي العربي وتمكينه من التكيف مع ضغوط العولمة المختلفة وعن مواجهة الحملة الشرسة التي نالت من الشخصية العربية والإسلامية .

وقد أسهم الجدل العربي العام الذي ساد في شقيه الرسمي وغير الرسمي عن تبلور القناعات بأن إصلاح النظام العربي ككل مرتبط بجهود الإصلاح والتحديث في الدول الأعضاء أنفسهم ، بعبارة أخرى أنه قد تأكد أن مسار الإصلاح المطلوب لا يقتصر وحده على مؤسسات النظام والعلاقات البينية بين الدول الأعضاء على الرغم من أهمية ذلك القصوى ، ولكنه يمتد أيضاً إلى إصلاح الأوضاع الداخلية العربية لكل طرف على حدة وهو ما يمكن تسميته بالمسار المزدوج للإصلاح⁽³⁾ .

(3) د. حسن أبو طالب : مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج ، مجلة شؤون عربية ، العدد 122 ، صيف 2005 .

واتساقاً مع ما سبق ، رأت القمة العربية التي عقدت في تونس في مايو 2004 أهمية وضع قضية الإصلاح في إطار منهجي يأخذ في اعتباره أولاً مصالح الدول العربية ويضع المواطن والإنسان العربي في قلب اهتماماته ، ولتؤكد أن التطوير والتحديث يحتلان أولوية تسعى الدول العربية إلى تعميقها وتوسيع قاعدتها والتعاون من أجل تحقيقها وطنياً وعربياً ودولياً . وقد حددت القمة العربية أسس هذه الرؤية على النحو التالي :

- أن « التطوير والتحديث » قضية عربية ومطلب نابع من داخل المنطقة ويعبر عن الطموح المشروع والمؤكد للمواطن العربي في مستقبل أفضل ، وهي غاية في حد ذاتها وليست مجرد أداة أو آلية من آليات الحرب على الإرهاب ، بل هي فلسفة عملية تسعى لخدمة المواطن ولدفع حركة التنمية وتوسيع قاعدة المشاركة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- أن الإصلاح والتطوير والتحديث عملية مستمرة بدأت منذ فترة واستمرارها ضروري وليس قراراً تكتيكياً أو طارئاً .
- أن هذه المسيرة تتعامل مع خصوصيتين : الأولى خصوصية عربية إقليمية تأخذ في حساباتها الثقافة والهوية العربية التي لا تتعارض مع التطوير والتحديث والثانية خصوصيات وطنية تأخذ في حساباتها الهويات الوطنية ومراحل التطور والإنجاز والتنمية المختلفة التي حققتها كل دولة وهي أيضاً لا تتناقض مع التقدم والإصلاح .
- وقد رأت القمة أن تلفت انتباه جميع الأطراف إلى العلاقة العضوية بين الإصلاح والتنمية من جهة ، وتوفير الأمن والاستقرار من جهة أخرى . وأن تحقيق تنمية مستدامة وإصلاح حقيقي يتطلبان تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي على أسس عادلة وشاملة ودائمة . وأن كلتا القضيتين - الإصلاح والأمن - لا تؤجل إحداهما الأخرى ، بل يجب السير والتقدم بهما معاً وفوراً .
- كما أكدت القمة أن الدول العربية منفتحة على العالم ومتفاعلة مع أحداثه ، لذا فهي لا تمنع في الحوار مع القوى الدولية للاستفادة من خبراتها في مجالات التطوير والتحديث بل على العكس ترحب بالمبادرات والتوجهات الداعمة لجهودها⁽⁴⁾ .

وقد شكلت الوثائق الصادرة عن قمة تونس مجمل الرؤية العربية لإصلاح الداخل وإصلاح الجامعة العربية أي أنها أكدت على الربط بين تغييرات في الأداء الداخلي لكل عضو على حدة

(4) لمزيد من التفاصيل راجع تقرير حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي ، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ، الدورة العادية السابعة عشرة ، الجزائر ، مارس/آذار 2005 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتحقيق تطوير في الأداء العربي العام ، أو ما يمكن اعتباره بمثابة إستراتيجية للإصلاح المزدوج ، الأمر الذي عكس نقلة كبرى في الأداء العربي الجماعي⁽⁵⁾ . فقد أكد « بيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي » عزم القادة العرب على مواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، وتعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة السياسية ، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ، والاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة وتدعيم حقوقها ، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية ورفع معدلات النمو ، والعمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة ، ووضع إستراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وتحديث البنية الاجتماعية والارتقاء بنظم التعليم ، والتعاون مع المجتمع الدولي في إطار الشراكة المتضامنة ، ومواصلة العمل في إطار الشرعية الدولية وبشراكة بين الدول العربية والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب ، ومضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي . وكذلك وثيقة « عهد وفاق وتضامن بين قادة الدول العربية » الصادرة عن قمة تونس والتي أكد فيها القادة العرب تمسكهم بالسلام العادل والشامل والدائم وبمبادرة السلام العربية كما اعتمدتها قمة بيروت (2002) ، ومواصلة خطوات الإصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، وتقوية القدرات الجماعية لضمان سيادة وأمن وسلامة وصون الأراضي العربية والعمل على فض المنازعات العربية بالطرق السلمية من خلال تفعيل آلية الوقاية من النزاعات ، وتهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي⁽⁶⁾ .

وإذا كانت القمة العربية في تونس قد أصدرت بيانها الهام حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي والذي يعد وثيقة فارقة في تحديد ملامح مستقبل المنطقة والمرجعية الأولى لكل من يتطرق إلى قضايا الإصلاح وذلك في ضوء ما تضمنته من خطوط عريضة لأسس ومبادئ الإصلاح ، فإن قمة الجزائر التي عقدت في مارس 2005 قد جاءت لتؤكد على العديد من المبادئ والأسس التي تم وضعها في قمة تونس وتؤكد أيضاً على مواصلة إستراتيجية الإصلاح المزدوج ومتابعته على صعيد تحويل الإدراك إلى آليات عمل . وعليه فقد أقرت قمة الجزائر بدورها إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي ، وإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات . كما تم تعديل الفقرة (2)

(5) د. حسن أبو طالب ، مرجع سابق .

(6) راجع الوثائق الصادرة عن أعمال الدورة العادية (16) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ، تونس - الجمهورية التونسية ، 22-23 مايو/أيار 2004 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

من المادة (6) بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو ، إلى جانب اعتماد نص جديد للمادة (7) من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات على أساس أنه في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء يصار إلى التصويت ويكون القرار نافذاً بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة . كما تم أيضاً تكليف الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة لمواصلة بحث مشروع إنشاء محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي لعرضهما على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة . وقد أكد « إعلان الجزائر » الصادر عن القمة على مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تعزيزاً للممارسة الديمقراطية وتوسيعاً للمشاركة السياسية وترسيخاً للثقافة الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ، ودعا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير جامعة الدول العربية وتفعيل آلياتها لمسايرة التطورات العالمية المتسارعة . كما ثمن الإعلان ما تم إنجازه في إطار إصلاح المنظومة العربية ودعا إلى تحقيق التكامل العربي من خلال تنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (7) .

وفي إطار ما أكدت عليه وثيقة « مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي » من انفتاح الدول العربية على العالم وترجيحها بإقامة حوار مع القوى الدولية للاستفادة من خبراتها في مجالات التطوير والتحديث ، فقد توالى الاجتماعات والمؤتمرات حول إصلاح المنطقة العربية بمشاركة دولية على أوسع نطاق .

وقد أكدت هذه المحافل كلها في وثائقها وإعلاناتها أنها ترى في بيان « مسيرة التطوير والتحديث » تعبيراً حقيقياً عن رؤية نابعة من المنطقة تهدف إلى تلبية احتياجات المواطن العربي وبناء قدراته وتحقيق تطلعاته . وفي اجتماعها بتاريخ 9 يونيو 2004 قامت قمة دول مجموعة الثمانية - والتي شاركت فيها بعض الدول العربية - بالإعلان عن « الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا » . وقد رحبت قمة مجموعة الثمانية ببيان التطوير والتحديث وأكدت أن « الإصلاح الحقيقي لا يمكن فرضه من الخارج بل يجب أن ينبع من داخل المنطقة » . كما أكدت أيضاً أن دعمها لحركة الإصلاح في المنطقة تسير جنباً إلى جنب مع دعمها للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي وللرؤية المشتركة الخاصة بإقامة دولة فلسطين تكون ذات سيادة وديمقراطية . كما استضافت المملكة المغربية المؤتمر الأول لـ « منتدى المستقبل » والذي عقد في 11 ديسمبر 2004 بالرباط وصدر عنه إعلان وزاري تناول الأبعاد السياسية

(7) إعلان الجزائر الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة خلال دورته العادية (17) ، الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 22 و 23 مارس/آذار 2005 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

والاقتصادية والاجتماعية للإصلاح وأكد على استمرار دعمه لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي .

ومن ناحيتها دعت جمهورية مصر العربية إلى مؤتمر خاص في بداية 2005 يضم وزراء خارجية دول الجامعة العربية ودول مجموعة الثمانية من أجل وضع مسار الحوار بين الجانبين في سياقه السليم وللتأكيد أن المنطقة العربية لها نظامها الإقليمي وخصوصيتها الثقافية والحضارية ، إلا أنه تم تأجيل الاجتماع على أن يتم عقده في أقرب وقت ممكن .

كما استضافت المملكة الأردنية الهاشمية في البحر الميت بتاريخ 6-7 فبراير 2005 مؤتمراً لإطلاق مبادرة « الإدارة الرشيدة في خدمة التنمية في الدول العربية » . وتهدف المبادرة إلى إصلاح المؤسسات في الدول العربية في المجالات الإدارية والمالية والقضائية بغية توفير الرقابة والشفافية للمواطن العربي ومكافحة الفساد . وقد صدر عن المؤتمر إعلان تضمن الترحيب بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في أنشطة المبادرة بما يحقق الأهداف الواردة في البيان الصادر عن القمة العربية السادسة عشر بتونس 2004 (8) .

وقد استضافت مملكة البحرين الدورة الثانية لمنتدى المستقبل في الفترة 11-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بالمانامة ، وقد شارك في هذا المنتدى ممثلو 36 دولة وبرئاسة مشتركة من البحرين وبريطانيا . ودارت محاور المنتدى حول أربع قضايا رئيسية هي : دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، الشفافية ومحاربة الفساد ، وسيادة القانون (9) .

كما أن جهود الحكومات العربية لم تقتصر على محور العمل الإقليمي وعلى المبادرات والبرامج التي تم طرحها وتبنيها في تلك المؤتمرات ، بل أحرزت أيضاً العديد من الدول العربية إنجازات متنوعة على الصعيد الوطني في مجالات تعميق الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وتطوير الانتخابات وفي مجالات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتوسيع نطاق الحريات . وقد نمت مجموعة هذه الإنجازات عبر إجراءات متنوعة منها تطوير القوانين والتشريعات اللازمة وإجراء إصلاحات دستورية ، وفتح الباب أمام المجتمع المدني وإنشاء آليات متنوعة للنهوض بحقوق الإنسان ، كذلك أحرزت عدة دول تقدماً ملموساً على صعيد تطوير حقوق المرأة .

(8) تقرير حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي ، الجزائر ، مارس/آذار 2005 ، مرجع سابق .

(9) تقرير متابعة ، مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي (2) مقدم إلى القمة العربية ، د.ع 18 ، الخرطوم ، مارس/آذار 2006 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

فعلى سبيل المثال اتخذت دول الخليج العربي خطوات متنوعة نحو تطوير وإصلاح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالبحرين وقطر بدأنا سلسلة من الإصلاحات لتوسيع المشاركة السياسية وترسيخ حرية التعبير وإجراء تعديلات دستورية . وأجرت الكويت انتخابات مباشرة للمجلس الوطني بمشاركة المرأة لأول مرة . وأجرت المملكة العربية السعودية انتخابات للمجالس البلدية في بعض مناطق المملكة وأعلنت أنها ستجري انتخابات في باقي المناطق تباعاً . كما أعلن عن تنظيم انتخابات تشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة . كما قامت عدة دول عربية أخرى مثل الأردن والجزائر والمغرب والسودان واليمن بمراجعة قوانينها الانتخابية وحديثها بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة ، وأعلن في مصر عن تعديلات دستورية هامة مكنت من تعديل الدستور المصري وتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية . كما تمت انتخابات عامة في كل من العراق وفلسطين خلال نهاية عام 2005 . وفي مجالات حقوق الإنسان أجرت دول عديدة تغييرات واسعة وحديث تشريعاتها لتتلاءم مع هذه التغييرات وخاصة في مجال حقوق المرأة ومنها البحرين ومصر والمغرب وغيرها (10) .

وقد صاحب هذه الجهود الحكومية جهود قوى وأطراف أخرى غير حكومية ، فقد تضافرت منظمات المجتمع المدني العربية وكذلك منظمات أصحاب الأعمال لتعزيز جهود الإصلاح كشرىك أساسي قادر على خوض تجارب مهمة في مختلف مجالات التنمية والإصلاح . وفي هذا الإطار عقدت منظمات المجتمع المدني اجتماعات عديدة في الإسكندرية وبيروت والمغرب والبحرين وقطر وغيرها على التوازي مع اجتماعات القمة العربية واجتماعات منتدى المستقبل لرؤد الاجتماعات الحكومية بتصوراتها ولعقد شراكة خاصة تهدف إلى تطوير المجتمعات العربية .

وقد صدر بيان هام عن المؤتمر الذي نظمته مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي ، حيث تم من خلاله صياغة رؤية هامة لقضايا الإصلاح العربي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، كما تم تحديد الآليات المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني لتحرك على صعيد دعم جهود الإصلاح في المنطقة . كما تحدث المجتمع المدني العربي بصوت واضح ومسموع للعام الثاني على التوالي لدى انعقاد مؤتمره العام حول قضايا الإصلاح بمكتبة الإسكندرية في عام 2005 وتحت عنوان « التجارب الناجحة » . كما عقد خلال شهر مارس 2006 وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بجمهورية السودان المؤتمر الثالث بمكتبة الإسكندرية

(10) راجع كلاً من : تقرير حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي ، الجزائر ، مرجع سابق ، وتقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي (2) ، الخرطوم ، مرجع سابق .

تحت عنوان « التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني » وذلك بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات والتعرف على الإنجازات في الإصلاح من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات في الدول العربية وبقية أنحاء العالم (11) .

خصوصية التجربة المغربية

تعد تجربة الإصلاح والتطوير التي خاضها المغرب خلال فترة التسعينات وبصفة خاصة منذ اعتلاء العاهل المغربي الملك / محمد السادس عرش المملكة ذات سمات خاصة أبرزها النهج الإصلاحي التدريجي الذي تبنته الحكومة المغربية ، إلى جانب تلازم مساري الإصلاح السياسي والاقتصادي على حدٍ سواء ، حيث صاحبت الإجراءات الرامية إلى تعميق المسار الديمقراطي خطوات أخرى تهدف إلى محاربة الفقر وتسريع وتيرة الانفتاح وبناء اقتصاد وطني أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي .

كما جاءت خطوات الإصلاح نابعة من الداخل حيث إنها ثمرة التفاعل بين تضحيات الشعب المغربي والنضال الصلب للنخبة المثقفة والناشطين في منظمات المجتمع المدني والإرادة السياسية الصلبة والبصيرة النافذة للقيادة الحاكمة . وعلى صعيد الإصلاح السياسي يعد تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة لبحث الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في المغرب خطوة فريدة والأولى من نوعها في العالم العربي ونموذجاً يحتذى به في احترام حقوق الإنسان .

مسيرة الإصلاح والتطوير في المغرب

أولاً : الإصلاح السياسي :

في إطار التوجه الإصلاحي الذي تبنته العديد من البلدان العربية في السنوات الأخيرة شهد المغرب خلال مطلع التسعينات صوراً مختلفة من التحول على أكثر من صعيد وخاصة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان . ومن أبرز مؤشرات هذا التحول السياسي إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإقالة وزير الداخلية « إدريس البصري » والذي استمر في منصبه أكثر من ربع قرن ، وإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان وتكليف حزب

(11) تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي (2) ، الخرطوم ، سابق .

المعارضة الرئيسي بتشكيل الحكومة برئاسة « عبد الرحمن اليوسفي » أحد أهم رواد حركة حقوق الإنسان في العالم العربي⁽¹²⁾ . وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة المغربية لتدعيم التوجه الإصلاحى الديمقراطي تمت مراجعة عدد من أبرز القوانين المنافية لمعايير حقوق الإنسان ووضع قوانين جديدة ومن بينها نص التعديل الدستوري لعام 1996 على مرجعية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً وتعديل عدة قوانين لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹³⁾ .

ومع اعتلاء العاهل المغربي الملك محمد السادس عرش البلاد في شهر تموز/يوليو عام 1999 لوحظ حدوث تحول على مستوى الخطاب السياسى ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة من أمثلتها : دولة الحق والقانون ، والعهد الجديد ، والمفهوم الجديد للسلطة والذي ارتكز على فلسفة « دولة الرعاية » وليس « دولة الضبط » ، وذلك بهدف ترسيخ ثقافة قوامها خدمة المواطن وصون كرامته وحمايته من أي تجاوز في استعمال السلطة من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة .

وفي هذا الإطار تم إعطاء دفعة جديدة لمسيرة الإصلاح السياسى في المغرب حيث تمت بلورة مشروع ديمقراطي حدائى وإدخال تغييرات مهمة على مستوى المسؤوليات السياسية والإدارية المركزية . فقد تم إصدار قانون الأسرة فيما يسمى بـ « المدونة الجديدة New Moudawana » في اتجاه المساواة الكاملة بين المرأة والرجل . وتعد « المدونة الجديدة » حدثاً مهماً فيما يخص إصلاح أوضاع المرأة المغربية وصون حقوقها ، حيث خلقت ديناميكية جديدة نحو إحقاق مطالب الحركة النسائية في العدل والمساواة . نصت هذه المدونة على المساواة بين الجنسين ورفع سن الزواج إلى 18 سنة وتقييد تعدد الزوجات إلى درجة الاستحالة ، وحق المرأة في طلب التطليق للضرر ، والمشاركة في حضانة طفلها . ومن التطورات الحقوقية الأخرى إنشاء ما يسمى بـ « ديوان المظالم » والذي جاء لتعزيز المفهوم الجديد للسلطة ، حيث يضطلع بمهمة تسوية النزاعات غير القضائية الناشئة بين الإدارة والمواطنين أو الشخصيات الاعتبارية وتنمية التواصل بين الأفراد والجماعات مع الأجهزة الإدارية والقيام بدور الوساطة ، وإيجاد الحلول التوفيقية بين أطراف الخصومة بغية إحقاق الحقوق وحماية الحريات ورفع المظالم وإعلاء كلمة الحق والعدل والإنصاف ، وإعطاء دفعة قوية لمفهوم المواطنة⁽¹⁴⁾ .

(12) محمد فرحان : حقوق الإنسان في المغرب ، خطوات هادئة للتعويض عن سنوات الجمر والرصاص ، صحيفة العرب اليرم ، 2006/1/1 ، www.alarabalyawm.net .

(13) رلى بيضون : هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب « مبادرة فريدة للحد من انتهاك حقوق الإنسان » ، صحيفة النهار ، 28 يناير/ كانون الثاني 2006 ، www.annaharonline.com .

(14) محمد فرحان ، مرجع سابق .

من ناحية أخرى فقد تم تأسيس ما يسمى بـ « مجلس العلماء » من أجل تأهيل مدرسي التربية الدينية وتطوير ما يسمى بـ « الإسلام المعتدل » ، وذلك بهدف الحد من الاتجاهات الدينية المتطرفة التي كثيراً ما يتم ربطها بالإرهاب . كما شهد المغرب أيضاً خلال عام 2002 إجراء انتخابات برلمانية والتي اتسمت وفقاً لآراء العديد من المراقبين الدوليين بالحرية والنزاهة والشفافية ، إلى جانب ما تميزت به من تمكين منظمات حقوق الإنسان من القيام بمراقبتها بحرية .

واتساقاً مع مسيرة الإصلاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في المغرب صدر في الرباط في 10 أبريل 2004 « ظهير شريف » وهو ما يضاهي إرادة ملكية أو قراراً ملكياً ورد فيه ما يلي : « بناءً على أحكام الظهير الشريف الصادر في 5 محرم 1422 (10 أبريل 2001) والمتعلق بإعادة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لاسيما المادة السابعة منه وعلى مصادقنا السامية على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتعلقة بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة والمتضمنة لاختصاصها واعتبار القرار السامي القاضي بالموافقة على تعيين هذه الهيئة، ولما ورد في خطابنا الملكي بتاريخ 7 يناير 2004 بمناسبة تنصيبها ولا سيما اعتبارنا إياها بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف والمصالحة ، أصدرنا أمراً الشريف بما يلي : يصادق على نظام هيئة الإنصاف والمصالحة وينشر بهذه الصفة بالجريدة الرسمية » .

وفي الثاني من أبريل تم نشر الظهير الصادر عن العاهل المغربي الملك محمد السادس في الجريدة الرسمية ، ليعلم بذلك عن تشكيل أول هيئة من نوعها في العالم العربي ⁽¹⁵⁾ تتولى إجراء تقييم شامل لتسوية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حددها النظام الأساسي للهيئة في جرائم التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القانون وذلك خلال الفترة الممتدة بين عام 1956 وحتى 1999 والمعروفة باسم « أعوام الرصاص Years of lead or rule by bullets » .

وقد أكد العاهل المغربي على أن هذه الهيئة والتي تعد الأولى من نوعها في معالجة الإرث القديم للدولة وإنصاف المتضررين من جراء السنوات الماضية ، ليست هيئة قضائية ولا تثير المسؤولية الفردية عن الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي ⁽¹⁶⁾ ، وعليه فقد أوكل للهيئة تنفيذ أربع مهام رئيسية هي :

(15) محمود الريماوي : هيئة إنصاف ومصالحة تفتح الملفات السوداء ، صحيفة المستقبل ، العدد 1966 ، 3 يوليو/تموز 2005 ، www.almustaqbal.com .

Scheherezade Faramarzi, Allowing "truth", not punishment, The Washington Times, May (16) 18, 2005, www.washingtontimes.com.

- الكشف عن الحقيقة وإثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات التي حدثت خلال أكثر من 40 عاما وبحث ودراسة الاعتقالات التعسفية التي تعرض لها المواطنون ومواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري ، وبيان أسبابها والعوامل الحقيقية وراء لجوء السلطات إليها وذلك عن طريق إجراء التحريات وتلقي الإفادات والاطلاع على الأرشيفات الرسمية واستقاء المعلومات والمعطيات التي توفرها أية جهة لفائدة الكشف عن الحقيقة (17) .
 - العمل على إيجاد الحلول الملائمة من خلال تقديم توصيات وإجراءات لرفع الضرر عن الذين تعرضوا للانتهاكات الجسيمة سواء كانوا أفراداً أو جماعات من خلال عدة أشكال لا تقتصر فقط على التعويضات المالية ، وإنما أيضاً إعادة التأهيل وإعادة الاعتبار ، وكذلك اعتراف الدولة بمسؤوليتها تجاه ما حدث سواء بتقديم الاعتذار أو اتخاذ الإجراءات الرمزية لمحو آثار هذه الانتهاكات .
 - إعداد تقرير شامل يقوم بوصف وتحليل الانتهاكات السابقة مع تقديم اقتراحات تتعلق بأساليب وطرق الإصلاح والتي تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات مرة أخرى وهذه الإصلاحات قد تكون دستورية أو تشريعية .
 - أما المهمة الرابعة فتتركز في فكرة المصالحة بين الشعب والنظام ، وهي مهمة بلا شك ليست سهلة لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية وكذلك إرث آثار الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في المغرب (18) .
- وقد تشكلت هذه الهيئة من رئيس وستة عشر عضواً مغربياً أغلبهم ممن لديهم خبرة في مجال حقوق الإنسان وآخرين أعضاء في منظمات غير حكومية هذا بالإضافة إلى عضوية بعض ضحايا الانتهاكات السابقة ، وقد تولى رئاسة الهيئة « إدريس بن زكري » الذي أمضى 17 سنة في الاعتقال . وقد أكدت لجنة الإنصاف والمصالحة التي تلقت 16861 ملفاً للتحقيق أن حوالي 593 من المواطنين قد تم قتلهم من قبل الجهات الحكومية خلال الفترة محل التحقيق ، وأنه قد تم تسجيل حوالي 10,000 حالة لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الاختفاءات القسرية أو عمليات الاعتقالات الخاطئة أو خارج نطاق القضاء أو الانتهاكات الجنسية (19) .

(17) آمال عويضة : الشعب المغربي بين ناري البطالة وحقوق الإنسان ، جريدة الأهرام ، العدد 43521 ، 1 فبراير 2006 ، www.ahram.org.eg

(18) محمد فرحان ، مرجع سابق .

David R. Sands, Reformist king regrets rights abuses under father, The Washington Times, (19) January, 7, 2006, www.washingtontimes.com

وقد اعتمدت هيئة الإنصاف والمصالحة في بحثها عن الحقيقة طيلة مدى عملها الذي بلغ 23 شهراً على آليات عمل عدة منها الاستقصاء لدى الحكومة والسلطات العمومية والإدارية مثل الاستماع إلى مسؤولين أو أعوان سلطة والاطلاع على الإرسيفات الرسمية والسجلات التي من شأنها أن تقدم معطيات (20) تدل وتوجه التحري بما في ذلك سجلات المديرية العامة للدراسات والمستندات (الاستخبارات) . هذا إلى جانب الاتصالات التي أجرتها الهيئة بمنظمات حقوق الإنسان لمعرفة ما لديها من معلومات والاتصال بذوي الضحايا .

كما عقدت الهيئة جلسات عامة يدلي فيها الضحايا أو ذورهم بشهاداتهم بحضور ممثلي المجتمع المدني ومراقبين أجانب ومراسلي وسائل الإعلام . وبرزت أهمية جلسات الاستماع إلى الضحايا في كونها بثت مباشرة عبر الإذاعات ومحطات التلفزة وشكلت نوعاً من رد الاعتبار لهؤلاء الضحايا (21) . وقد اتسمت الجلسات الأولى بشهادات مروعة لضحايا القمع السياسي في السبعينات والثمانينات . وعلى الرغم من ترحيب وسائل الإعلام وبعض الأحزاب وعدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان بهذه الجلسات ، إلا أنهم عبروا عن تحفظات كبيرة تتعلق بتنظيم الجلسات بحد ذاتها ، حيث عبر البعض عن أسفه لفرض قاعدة على الشهود تلزمهم بعدم الكشف عن جلاذيتهم (22) . وإلى جانب جلسات الاستماع إلى الضحايا فقد مكنت ماث الإفادات المسجلة والمحفوظة في أرشيفات الهيئة واللقاءات الأكاديمية وعشرات الندوات المنظمة من قبل الهيئة أو المنظمات غير الحكومية من توسيع النقاش العمومي التعددي حول نصف قرن من تاريخ الوطن . كما مكنت هذه الأنشطة الهيئة من التقدم بشكل ملموس في عملية إقرار الحقيقة حول عدة وقائع من هذا التاريخ وعدة أنواع من الانتهاكات . وقد قام رئيس الهيئة « إدريس بن ذكري » بجولة أوروبية وأخرى عربية زار خلالها كلاً من : بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، أسبانيا ، الولايات المتحدة ، الأردن ، تونس ، مصر لتقديم الشروحات عن عمل الهيئة ووضع آليات لإصلاحات واجب تطبيقها في ميادين الديمقراطية وحقوق الإنسان .

(20) عبد الصمد بن شريف : « صلاح الوديع : هذه قصة المقبرة الجماعية في الدار البيضاء » ، دار الخليج ، 2006/1/20 ، www.alkhaleej.ae/articles/print .

(21) ناجية الحصري : حملة مغربية رسمية لكشف حقيقة عقود انتهاكات حقوق الإنسان ، دار الحياة ، 2006/2/1 ، www.daralhayat.net .

(22) المغرب يسعى لطفي صفحة الماضي وطرد « الأرواح الشريرة » ، جريدة القبس ، 24 ديسمبر 2004 ، www.alqabas.com.kw .

وجدير بالذكر أن المرجعية التي استندت إليها الهيئة هي القانون الدولي وتجارب لجان الحقيقة في العالم . ولم تسقط الهيئة حق الضحية في الادعاء أمام القضاء على أن تثبت ما تعرضت له . وفي ختام أعمالها أعدت الهيئة تقريراً تم رفعه إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 تضمن نتائج وخلاصات الأبحاث والتحريات والتحليل بشأن الانتهاكات وسياساتها . كما تضمن أيضاً عدداً من التوصيات والخطوط الاستراتيجية الكفيلة بمحو آثار الانتهاكات واسترجاع الثقة في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وضمان عدم تكرار ما جرى (23) . وقد تضمن التقرير الختامي ثلاثة محاور رئيسية هي :

- الكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات .
- إنصاف الضحايا وجبر الأضرار .
- التوصيات وضمانات عدم التكرار .

فيما يتعلق بالكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات فقد مكنت التحقيقات والتحريات الميدانية وعمليات البحث الوثائقي إلى جانب جلسات الاستماع إلى الضحايا التي قامت بها الهيئة من اكتشاف وتحديد هوية 89 شخصاً توفوا رهن الاحتجاز ، وتحديد هوية 11 شخصاً توفوا على إثر مواجهات مسلحة والانتهاء إلى أن 325 من الأشخاص المدرجة أسماء بعضهم في عداد مجهولي المصير قد توفوا على إثر الأحداث الاجتماعية الواقعة لسنوات 1965 و 1981 و 1984 (24) . وقد انتهت الهيئة أيضاً إلى تحديد وفاة 173 شخصاً رهن الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999 .

وفيما يتعلق بإنصاف الضحايا وجبر الأضرار فقد أصدرت الهيئة مقررات بالتعويض المادي لفائدة 9280 ضحية من بينهم 1895 ضحية صدرت لفائدتهم توصيات إضافية تتعلق بأشكال أخرى لجبر الضرر (الإدماج الاجتماعي ، تسوية أوضاع إدارية ، وظيفية) . كما تم إصدار توصيات تتعلق بأشكال أخرى لجبر الضرر غير التعويض المادي لفائدة 1499 ضحية .

Helene Zuber, New King Delves into Father's Gruesome Heritage, Der Spiegel 12/2005, (23) March 21, 2005, www.spiegel.de

(24) عبد الصمد بن شريف : « هيئة الإنصاف والمصالحة توصي برد الاعتبار للضحايا وحفظ الذاكرة الجماعية » ، جريدة الخليج الإماراتية ، 24 ديسمبر 2005 ، www.abencherif.canalblog.com .

وبالنسبة للتأهيل الصحي فقد بادرت الهيئة منذ إنشائها باتخاذ تدابير لتقديم خدمات صحية للضحايا والتدخل لإسعاف الحالات المستعجلة بالإضافة إلى إنشاء وحدة طبية بمقرها عمل بها أطباء ومختصون في العلاج النفسي . وقد أولت الهيئة اهتماماً خاصاً لجبر الضرر الجماعي من خلال تنظيم والمساهمة في ندوات بمختلف المدن والمناطق وتنظيم منتدى وطني حول جبر الضرر بمشاركة 200 جمعية وخمسين خبيراً وطنياً ودولياً .

ومن أجل ضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوطيد مسلسل الإصلاحات في المغرب قدمت الهيئة مجموعة من التوصيات تتمثل في : دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً وذلك عبر ترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي على القانون الوطني وتعزيز مبدأ فصل السلطات ، وإقرار وتطبيق إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب ، وتوطيد دولة القانون من خلال إجراء إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية . وقد أوصت الهيئة أيضاً باستحداث آليات لمتابعة تنفيذ المقررات المتعلقة بالتعويض ومتابعة تفعيل التوصيات حول الأشكال الأخرى لجبر الأضرار ومتابعة تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات والخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي لم يتم استجلاؤها .

وقد طالبت الهيئة الدولة - بحسب ما ورد في تقريرها النهائي⁽²⁵⁾ - بالاعتذار علناً عن الضحايا .

وفي أعقاب إصدار هيئة الإنصاف والمصالحة تقريرها النهائي ونشره كاملاً ، أعلن الديوان الملكي في بيان له أن العاهل المغربي قد أخذ علماً بتقرير الهيئة وأعطى توجيهاته العليا لنشره وإعلانه أمام الرأي العام . ورحبت الحكومة المغربية بتقرير الهيئة ، وقال المتحدث باسمها « نبيل بن عبد الله » أنها بصدد التعامل بإيجابية مع مختلف التوصيات التي تضمنها التقرير⁽²⁶⁾ ، بالإضافة إلى ذلك أعلن مصدر حكومي أن السلطات تبحث في طريقة تقديم الاعتذار للضحايا .

وإلى جانب ذلك استقبل العاهل المغربي الملك محمد السادس بقصره الملكي أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة برئاسة السياسي « إدريس بن زكري » والمثأت من ضحايا مرحلة ما يطلق عليها

(25) لمزيد من التفاصيل راجع التقرير الختامي الذي أعدته هيئة الإنصاف والمصالحة بمناسبة انتهاء مهمتها ، سفارة المملكة المغربية بالقاهرة ، وثيقة رقم ع-أ/رقم 84/ج ، 18/11/2006 .

(26) راجع كلاً من : الرباط ستعذر لضحايا حقوق الإنسان ، جريدة « الوطن » القطرية ، 2005/12/17 ، هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب توصي بالاعتذار عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، جريدة « المنار » ، 17 ديسمبر/كانون الأول 2005 .

« سنوات الجمر والرصاص » وأهاليهم ، وكذلك ممثلي العديد من منظمات المجتمع المدني . وقد أعلن الملك تصديقه على تقرير الهيئة وموافقته على التوصيات الواردة بها وطلب من السلطات العامة ضمان تطبيقها (27) .

وقد وجه العاهل المغربي بهذه المناسبة خطاباً للشعب بتاريخ 2006/1/6 حمل رؤية ثابتة وبصيرة نافذة حدث به إلى اقتحام الماضي ونقد سلبياته وتعظيم إيجابياته ، وفتح المجال نحو عهد جديد يسوده الوضوح والصراحة وإبراء الذمة . وقد جاء هذا الخطاب كالتزام ملكي يبعث الطمأنينة في النفوس ويؤكد أن ما حدث من سلبيات في الماضي لن يتكرر . ففي خطابه أعلن العاهل المغربي تصديقه على تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وموافقته على التوصيات الواردة بها . كما أشاد بالجهود المخلصة للهيئة رئاسة وأعضاء وكلف في هذا الشأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل التوصيات . كما دعا كافة السلطات العمومية إلى مواصلة التعاون المثمر مع المجلس لتجسيد مدى الحرص الراسخ على تعزيز الحقيقة والإنصاف والمصالحة .

ثانياً : الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛

حرص المغرب خلال السنوات الأخيرة على تسريع وتيرة تحرير الاقتصاد الوطني وانفتاحه على برامج الخصخصة الطموحة والعمل على ربطه بالنموذج الليبرالي المنفتح على شبكة المبادلات الدولية . كما تم إطلاق مجموعة من الأوراش والإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمالية والإدارية والتربوية بهدف جلب المزيد من الاستثمارات الخارجية . وقد مكن هذا المسار من تحقيق تقدم ملحوظ من خلال حدوث تحسن في مستوى العيش بشكل عام بما في ذلك ارتفاع مستوى الدخل والقدرة الشرائية والطاقة الاستهلاكية وسبل الإرخاء .

وإدراكاً من القيادة السياسية المغربية بأن عملية بناء وتحديث المنظومات السياسية والتنمية عملية شاملة ومعقدة ومستمرة تستوجب مصارحة المواطنين بأبعادها وإطلاق حوارات وإعداد دراسات حول حصيلة التنمية البشرية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية . فقد كلف العاهل المغربي الملك محمد السادس في ديسمبر عام 2003 لجنة تتكون من نخبة من الكفاءات المتخصصة الجامعية والإدارية وفعاليات المجتمع المدني بإعداد تقرير حول حصيلة التنمية البشرية بالمملكة المغربية تحت عنوان « 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق 2025 » . ويقدم التقرير تقييماً لما حققه المغرب منذ استقلاله

(27) عبد النبي المكري : التحدي المغربي للأنظمة العربية ، مجلة الوسط ، 6 يناير 2006 .

دولة ومجتمعاً وما اعتري تقدمه من نواقص من خلال تقويم استرجاعي لمسار التنمية البشرية يرتكز على خمسة محاور هي :

- 1- تطور الإمكان البشري للمغرب كشعب بما في ذلك التحولات الديموغرافية والاجتماعية ، المرأة والشباب والجالية المهاجرة ، التراث الجماعي ، المكون الطبيعي والثقافي .
- 2- تحرير الإمكان البشري للبلاد كدولة : المسار المؤسسي ، البناء الديمقراطي والحكامة ، والتوازن بين الاستقرار السياسي ودينامية المعارضة وانفتاح الحقل السياسي .
- 3- تلمين الإمكان البشري باعتباره حياة وتجليات : الصحة ، التربية ، ولوج الخدمات الأساسية ، الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر .
- 4- تعبئة الإمكان البشري من حيث كونه قوة عمل وإنتاجاً للثروات ، تشييد اقتصاد وطني ، والشغل .
- 5- الإمكان المادي والطبيعي بوصفه إطاراً ومورداً للتنمية البشرية : تدبير الموروث الطبيعي والمادي ، المجالات الترابية والبنيات التحتية .

ويتناول التقرير بالتحليل التطورات التي عرفت مختلف هذه الميادين موضحاً أنه بعد خمسين سنة من الاستقلال شهد المغرب انتقالات متعددة : انتقال ديمقراطي ومؤسسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وكذلك انتقال ديموغرافي يتسم بوتيرة وبشكل متميزين لدرجة أنه قد يحدد بشكل وازن أغلب السياسات العمومية المقبلة . ويشير التقرير إلى أن كل هذه الإصلاحات قد شهدت دينامية غير مسبوقة ، ولذلك يعد استكمالها وتحسينها الرهان الكبير للمشروع الوطني الموجود قيد الإنجاز . وعليه فمن الضروري أن يكون لدى الفاعلين الرئيسيين وعي تام ليس فقط بأفق الانتقالات الجارية وبأهمية العمل الإصلاحي الذي تم الشروع فيه ولكن أيضاً بالمخاطر التي يمكن أن تعترض سيرها ومن بينها : عدم التحكم في أجندة الإصلاحات نظراً لنقص في انسجامها الكلي ، خطر الاستسلام للإكراهات الظرفية ، حدوث أزمة خارجية أو داخلية حادة ، عدم القدرة على بلوغ السقف المطلوب أو الوتيرة الكافية في العمل الإصلاحي ، عدم تطبيق القوانين والاتفاقيات الملزم بها .

وبوضح التقرير أيضاً أن الأشواط المتبقية على طريق التنمية البشرية ما تزال طويلة ، إذ يحتل المغرب اليوم المرتبة 124 في سلم مؤشر التنمية البشرية في الوقت الذي يحتل فيه المرتبة 108 على مستوى معدل الدخل الفردي . وبإمكان مواطن النقص المتعددة أن تشكل حصيلة سلبية ثقيلة قابلة لأن تعميق مجهود الإصلاح . ويقدم التقرير كذلك مجموعة من الاقتراحات التي تشكل قاعدة

للمساعدة على بلورة أجندة 2025 والتي يتعين أن تكون ثمرة نقاش واسع بين جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين . ويشير التقرير إلى خمسة رهانات يتعين على المغرب تحقيقها في المستقبل هي :

- توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكم .
 - توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة .
 - إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية .
 - ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامات والتغلب على الفقر .
 - استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره والمضي في مقاربات جديدة بهدف التمتع الجهوي⁽²⁸⁾ .
- وتندرج المبادرة التي أطلقها العاهل المغربي خلال عام 2005 تحت اسم « المبادرة الوطنية للتنمية البشرية » ضمن رؤية شمولية لمسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في المغرب والتي تركز على مبادئ الفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والعمل على بناء اقتصاد عصري ومنتج واتخاذ عدة تدابير لتحفيز الاستثمار وتطوير برامج التنمية الجهوية . وفي هذا الإطار حرصت الحكومة المغربية على توفير الوسائل والآليات الكفيلة بدفع عملية التنمية وفي مقدمتها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁹⁾ .

وتهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى تقليص نسبة الفقر ، ومحاربة الهشاشة والتهميش ، والإقصاء الاجتماعي وذلك عبر دعم الأنشطة المدرة للدخل وتنمية القدرات وتحسين ظروف الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية (تعليم ، صحة ، طرق ، مياه ، حماية البيئة) ودعم الأشخاص الذين يعانون من وضعية هشاشة قصوى .

وتمكن المبادرة الوطنية من إذكاء دينامية للتنمية البشرية متناغمة مع أهداف الألفية وترتكز على عدة مبادئ من بينها : احترام كرامة الإنسان ، حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل ، بث الثقة في المستقبل لدى المواطن ، وإشراك وإدماج المواطنين في المسلسل الاقتصادي . وقد تم اعتماد غلاف مالي إجمالي قدره عشرة مليارات درهم للفترة الممتدة ما بين 2006-2010⁽³⁰⁾ .

(28) لمزيد من التفاصيل راجع الدراسة التي أعدتها اللجنة المكلفة من قبل العاهل المغربي بعنوان « 50 سنة من التنمية البشرية في المغرب وآفاق 2025 » ، سفارة المملكة المغربية بالقاهرة ، وثيقة رقم ع.أ. 113/ج ، 2006/1/18 .

(29) راجع نص الخطاب السامي الذي وجهه العاهل المغربي محمد السادس إلى الأمة بتاريخ 2005/5/18 ، www.indh.ma .

(30) برنامج 2006-2010 ، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، www.indh.ma .

وفيما يتعلق بلجان المبادرة الوطنية فهي على أربعة مستويات ، أولاً : على المستوى المركزي والمتمثلة في لجنة إستراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير الأول ومكونة من أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات العمومية إلى جانب لجنة مديرية برئاسة الوزير الأول مكونة من وزارات الداخلية والمالية والتنمية الاجتماعية والتنمية القروية . ويتمثل دور المستوى المركزي في تحديد الإطار المالي ورصد الموارد التي تتناسب مع التوجهات العامة للمبادرة الوطنية والتواصل المؤسسي وإنعاش التعاون الدولي والتتبع العام لمؤشرات التنمية البشرية والتقييم العام للمبادرة الوطنية . أما المستوى الثاني فيتمثل في اللجنة الجهوية والتي تضم عمال الأقاليم والعمالات ورئيس المجلس الجهوي ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم ومصالح الدولة اللامركزية والمؤسسات العمومية المعنية وممثلو منظمات المجتمع المدني وقطاع القروض الصغرى والجامعة وكذلك القطاع الخاص . ويتمثل دور اللجنة الجهوية في خلق تناسق شامل بين المبادرات الإقليمية للتنمية البشرية والعمل على خلق انسجام بين برامج الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وعمليات المبادرة الوطنية . أما المستوى الثالث فهو المستوى الإقليمي ويتمثل في اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وهي جهاز تقريري يتكون من ممثلي الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية المعنية . وتتولى اللجنة الإقليمية المصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية وإعداد اتفاقيات تمويل المبادرات المحلية بالتنسيق مع مختلف الشركاء المحليين المنخرطين في العملية ، كما تتولى أيضاً الإشراف على تنفيذ البرامج والتتبع والمراقبة وفتح الاعتمادات المرصودة للمبادرات المحلية للتنمية البشرية . أما المستوى الرابع فيتمثل في المستوى المحلي وتتكون اللجنة المحلية للتنمية البشرية من ممثلي منتخبي الجماعات أو المقاطعات الحضرية ، منظمات المجتمع المدني ، المصالح التقنية اللامركزية ، السلطة المحلية . وتتولى اللجنة المحلية إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية والتنفيذ العملي للمشاريع والمبادرات المعتمدة على المستوى المحلي (31) .

وتشكل سنة 2006 الانطلاقة الفعلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث تم قطع عدة أشواط منذ الإعلان عن المبادرة وتكوين اللجان المحلية للتنمية البشرية ورصد الاعتمادات المالية وتحديد المناطق المستهدفة . فقد قامت لجان العمالات والأقاليم ابتداءً من شهر يناير حتى شهر أبريل 2006 بتحديد الجماعات القروية والأحياء الحضرية المستهدفة . وقد تمت هذه العملية في إطار مشاورات موسعة بين كافة الفاعلين من منتخبين ومؤسسات المجتمع المدني وسلطات محلية . وقد تم تحديد 264 حياً على مستوى 30 مدينة معنية بهذا البرنامج ، وتعاني هذه الأحياء المعنية من بروز مظاهر الفقر وارتفاع معدل

(31) لجان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، www.indh.ma .

البطالة وانتشار السكن غير اللائق وارتفاع نسبة الانقطاع عن الدراسة وارتفاع نسبة إقصاء النساء والشباب إلى جانب قلة فرص الاندماج والتكوين .

وقد أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه الملكي السامي في 18 مايو 2005 عن استفادة 360 جماعة قروية من برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي . وقد تم حصر هذه الجماعات بناءً على معدل الفقر الذي يتجاوز 30% . وقد حددت اللجان الإقليمية للتنمية البشرية عدد الجماعات القروية التي تفوق نسبة الفقر بها 30% في 348 جماعة قروية ، وقد تم تعويض خمس جماعات قروية منها فقط بأخرى يقارب معدل الفقر فيها 30% ، الأمر الذي يبرز دقة وأهمية خريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط . كما قامت اللجان الإقليمية للتنمية البشرية أيضاً بحصر 55 جماعة قروية يتجاوز معدل الفقر فيها المتوسط الوطني الذي يبلغ 22% كمعيار مرجعي لتستفيد من البرنامج القروي للفترة 2006-2010 . وقد ارتفع عدد الجماعات التي ستستفيد من برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي للفترة 2006-2010 من 348 إلى 403 جماعة قروية مستهدفة (32) .

وحرصاً على تفعيل الدائم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكيفية توفيق بين التقيد بمحدودية زمن كل انتخاب برلماني أو حكومي وبين ضمان استمرار هذه المبادرة ذات الطابع الوطني فقد تم تحديد مسئولية الالتزام بتحقيقها في ثلاثة مسارات قصيرة ومتوسطة وبعيدة . فعلى المدى القصير تم تكليف الحكومة بتجسيد هذه المبادرة ضمن برامج مندمجة وملموسة على أن يتم في غضون الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ إطلاق المبادرة عرض خطة عمل متكاملة على العاهل المغربي تستجيب لأهداف المبادرة . وعلى المدى المتوسط فقد تم تكليف النخبة السياسية في أفق سنة 2007 بأن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد هذه المبادرة . أما على المدى البعيد والمتمثل في العمل على الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية في المغرب للوصول به إلى مصاف البلدان المتقدمة . وتأكيداً للصيغة الوطنية الشاملة لهذه المبادرة وجه العاهل المغربي الحكومة إلى اعتماد مقاربة تقوم على الإصغاء والتشاور مع كافة القوى الحية للأمة من أحزاب سياسية ومنظمات نقابية وجماعات محلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص . كما دعا العاهل المغربي إلى انتهاز خطة عمل تركز على مبادئ

(32) المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، الجماعات والأحياء المستهدفة ، www.indh.ma .

المسئولية والشفافية وإشراك واسع للمواطنين خاصة من لديهم خبرة في مجال التنمية وتحديد وترشيد مجال تدخل المؤسسات والأجهزة العمومية ، فضلاً عن المتابعة والتقييم المستمرين للمنجزات (33) .

واتساقاً مع ما تقدم يمكن القول بأن المغرب - شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان العربية - قد حقق خلال السنوات الأخيرة إنجازات واضحة وملحوسة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إلا أنه من الأهمية أن تسعى البلدان العربية إلى ترسيخ وتعميق هذه الإصلاحات بحيث تصبح عملية الإصلاح عملية ديناميكية متواصلة . وجميع الأحوال فإن مواصلة مسيرة الإصلاح والتطوير في الوطن العربي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي مسألة مرهونة بالإرادة السياسية للبلدان العربية شعباً وحكومات .

(33) راجع نص الخطاب السامي الذي وجهه العاهل المغربي الملك/ محمد السادس إلى الأمة في 18 مايو 2005 ، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، www.indh.ma .